١٤ أكتوبر - العدد ٨٠٧٣
٢٠/٧/١٩٩٠م ص٤

ترشيد الانفاق في المنزل

علوي عبدالله طاهر

التنظيم الاقتصادي للأسرة هو الموازنة بين دخل الأسرة ونفقاتها ، أي أن يتم توزيع دخل الأسرة توزيعاً يتيح لها أكبر قدر من المنفعة ، بحيث لاينفق أي درهم في أي غرض إذا كان هناك غرض آخر أكثر أهمية منه .

ودخل الأسر يتفاوت من أسرة إلى أخرى ، وأوجه الانتفاع بهذا الدخل تختلف من شخص إلى آخر ، وتدبير أمر الصرف في أية أسرة من الأمور غير الثابتة التي لايمكن إخضاعها لقانون ، أو تنظيمها بلوائح معينة .

فإذا كان مثلاً مانسبته ١٥٪ من دخل الأسرة يدفع لإيجار السكن ، فإن هذه النسبة غير ثابتة في جميع الأسر ، ولا يمكن أن تكون ثابتة تحت أي ظرف ، ذلك أن دخول الناس متفاوتة بالضرورة ، وليسوا جميعاً على مستوى واحد في الوضع الاجتماعي ، أو المعيشي .

وإذا كان يعمل في بعض الأسر مثلاً إثنان أو ثلاثة أو أكثر ، فإن بعضها تعتمد في نفقتها على دخل شخص واحد ، وغالباً مايكون الرجل هو الذي يتحمل على عاتقه الإنفاق على الأسرة لوحده من غير أن يتلقى أية مساعدة من أحد ، ومعظم الأسر في بلادنا من هذا النوع .

وهناك من الأسر من تنفق جميع دخلها في الأمور الضرورية ، بل وبعضها لايكفي دخلها لتلبية الحاجات الأساسية اليومية ، ومن الأسر من لاتحسن تصريف دخولها ، إذ قد يتبدد دخل الأسرة أو يتلاشى في الأشياء غير المفيدة ، أو يصرف كله أو بعضه في الأمور غير الضرورية ، نتيجة لسوء التدبير .

ومن الأمور التي أجمع الناس على استقباحها في حياتنا الاجتماعية الإسراف في الصرف على بعض المظاهر الكاذبة ، كإسراف بعض الأسر في الإنفاق على الأفراح والمآتم ، وإسراف بعضها في شراء الآثاث ، وإسراف بعضها في استهلاك الماء والكهرباء ، أو الإكثار من أستخدام التلفون في غير المفيد من الكلام ، مما يجعل فاتورته مرتفعة .

ومن الأمور الأكثر تبديداً للمال في حياتنا الاجتماعية هي مضغ القات ، هذه العادة التي أنتشرت انتشاراً واسعاً بين الناس ، على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية ، بحيث صار من النادر ألاّ تجد شخصاً لايخزن القات ، ولو مرة واحدة في الأسبوع . ومهما كانت عدد المرات التي يمضغ فيها الإنسان القات قليلة ، إلاّ أن المال المدفوع في شراء القات ولوازمه كان يمكن أن يساعد في تحسين مستوى الأسرة ، ويرفع من وضعها الاقتصادي .

ومن المؤسف حقاً أن عادة مضغ القات أو تخزينه لم تنحصر على الرجال فحسب ، بل صارت منتشرة في أوساط النساء أيضاً ، فأصبحت كثير من النساء يمضغن القات بصورة منتظمة ، وهن في ذلك مجالس خاصة .

وهناك عادة التدخين أيضاً بكل مافيها من أضرار ومخاطر . ولا نريد أن نتحدث عن الأضرار الصحية للتدخين فذلك أمر يعرفه المدخنون أنفسهم ، ولكن نريد أن نسأل كل مدخن كم من المال يصرف كل يوم لشراء السجائر ؟ وماذا لو أنفق هذا المال في شراء بعض متطلبات الأطفال ، أو بعض مستلزمات الأسرة ؟

ومن العادات السيئة التي انتشرت بين بعض النساء وعلى وجه الخصوص العاملات منهن عدة المغالاة في اقتناء الملابس والجري وراء الموضة من دون التفكير في مايسببه ذلك من خلل في ميزانية الأسرة .

صحيح أن المرأة العاملة من حقها أن تنفق دخلها في تلبية حاجاتها وشراء مستلزماتها كأنثى ، ولكنها في ذات الوقت من واجبها مساعدة زوجها في تحمل بعض أعباء الأسرة مادامت تعمل وتحصل على أجر ، ربما يتساوى أو يزيد عن دخل الرجل .

ومن النساء من يحاولن تقليد مايشاهدنه على شاشة التلفزيون ، ويتشبهن بنساء الطبقات الثرية في أساليب حياتهن المترفة ، في الوقت الذي لايسمح دخلهن أو دخل الأسرة عموماً بذلك . غير أنه مما يدعو إلى الطمأنينة أن

هذا النوع من النساء محدود جداً ، ومنحصر في أسر المهاجرين . أما الغالبية العظمى من نساء بلدنا هن من الفئات الإجتماعية الكادحة التي بالكاد تحصل على لقمة عيشها . أو تجد حاجاتها الضرورية .

لقد ساعدت الإجراءات التي هيأت للمرأة فرصة الدراسة والحصول على العمل ، من تحسين دخل الأسرة إلى حد ما . إلاّ أنها أوجدت في ذات الوقت حالة من النزوع نحو الاستهلاك . فصارت الأسرة تميل إلى الاستهلاك أكثر من ميلها الى الادخار واتجهت الاسرة إلى التبذير في الإنفاق . والإقبال الجنوني على الشراء ، وادخار السلع ربما بفعل الحرمان السابق من بعضها أو بدافع الخوف من اختفائها ، مما ولد حالة من اللهث الشديد وراء السلع وإقبالاً جنونياً لشراء كل شيء .

إن مقدرة الأسرة اليمنية على الشراء لاتزال محدودة ، بسبب محدودية دخلها . ولكنها مع ذلك تندفع بشكل جنوني لاقتناء كل جديد ، وتقبل بصورة مبالغ فيها لشراء كل مايرد إلى السوق من سلع . وهذا تصرف خاطئ ينبغي الإقلاع عنه .